توزيع الأموال المكتسبة خلال الحياة الزوجية
- دراسة مقارنة بين التشريعين الجزائري والمغربي -
Distribution of funds gained during marital life
- a comparative study between Algerian and Moroccan legislation -

تاريخ النشر: 2020/06/30	تاريخ القبول: 2020/06/12	تاريخ الارسال: 2019/10/26
-------------------------	--------------------------	---------------------------

د. خنوش سعيد

جامعة الجزائر 1

Saidkhe2012@gmail.com

ملخص :

يفترض في الحياة الزوجية المستقرة أن تقوم على أساس من التعاون والمودة والرحمة بين الزوجين، حيث يساهم كلُّ منهما بوقته وجهده وماله في تحسين المستوى المعيشي للأسرة وتحقيق الرفاه لأفرادها، فكثيرا ما تقوم الزوجة بتغطية جانب ماليّ معيّن من المشاريع الأسرية، كبناء مسكن، أو شراء قطعة أرض، أو سيارة، أو مستلزمات منزلية قيّمة، خاصة إذا كانت موظّفة، لكن عند الطلاق، أو عند وفاة الزوج، يتنكر الزوج أو أقاربه لتضحيات الزوجة، ويمنعونها من تقاسم الأموال المكتسبة أثناء الحياة الزوجية، بدعوى أنها ملك للزوج وحده، وأنها تؤول إلى الميراث مباشرة، وتقسم على سننه المعروفة. لقد نص قانون الأسرة الجزائري في المادة 37 على كيفية قسمة الأموال المشتركة المكتسبة خلال الحياة الزوجية، وذلك بتحديد النسب التي تؤول إلى كل طرف، وهذا في حال وجود سند قانوني، لكن المعروف اجتماعيا أن أغلب الأزواج لا يوثقون هذه المساهمات، فكيف يمكن إثباتها أمام القضاء عند التنازع؟ لقد جاء هذا البحث ليرصد صور مساهمة الزوجة في الجانب المالي للأسري، وسبل استفادتها منها عند الطلاق أو الوفاة. الكلمات المفتاحية : الذمة المالية ؛ الأموال المشتركة ؛ الزواج ؛ الطلاق ؛ التنازع .

*المؤلف المرسل : خنوش سعيد

Abstract:

A stable marital life is supposed to be based on cooperation, affection and compassion between spouses, each contributing their time, effort and money in order to improve the standard of living of the family and the well-being of its members.

The wife often covers a certain financial aspect in family projects, such as building a house and buying a piece of land, a car, or valuable household items, especially if she is working.

However, upon divorce, or the death of the husband, the husband and his relatives deny the wife's sacrifices and prevent her from sharing the money earned during the marital life, claiming that she belongs to the husband.

Article 37 of the Algerian Family Code provides for the division of the common property acquired during marital life by determining the percentages to be paid to each party. This is in case there is a legal basis, but it is socially known that most couples do not register these contributions. How can they be proven before the judiciary in conflict?

This research came to clarify the wife's contribution to the financial aspect of the family, and how to benefit from them when divorce or death.

Keywords: Financial Disclosure; Joint Funds; Marriage; Divorce; Conflict.

مقدمة:

يشكل الجانب المالي للزوجين، أحد المشاكل الحقيقية التي تنتظر الوقت المناسب حتى تبرز إلى السطح، محدثة بذلك خلافات حادة بين الزوجين، قد تؤدي إلى الطلاق في أغلب الأحيان.

وحيث تغيب المودة والرحمة التي أقيمت العلاقة الزوجية على أساسها ، ويظهر الجانب الخفي للزوجين في إبراز سوءات بعضهما البعض، وذكر صور الاستغلال والخداع والمكر في الانفراد بمكونات الذمة المالية للأسرة.

وحيث يتنكر الزوج لكل التضحيات الجسام التي تقدمها الزوجة كمساهمة منها في رفاه الأسرة وتشديد أركانها، من قبيل جهدها البدني والمالي، بل وفي كثير من الأحيان تُقَدِّم على بيع حُلِيِّهَا لإتمام مستلزمات أسرية معينة، لاسيما بناء بيت أو تسديد دين عائلي أو شراء سيارة أو غيرها من المساهمات الهامة...

لقد نص قانون الأسرة الجزائري في المادة 37 على كيفية قسمة الأموال المشتركة المكتسبة خلال الحياة الزوجية، وذلك بتحديد النسب التي تؤول إلى كل طرف، لكن في ظل الأعراف الاجتماعية السائدة والتي لا تسمح بالتفاوض والمساومة والمشاكسة بين الزوجين -كما هو معروف في عقود المعاملات المالية-، يظل الخوض في الجانب المالي المشترك بين الزوجين محتشما، بل وينظر إليه كإخلال ومساس بحرمة وقدسية الزواج كميثاق غليظ...

الإشكالية:

ما هي أهم صور مساهمة الزوجة في مالية الأسرة وتحقيق رفاها؟ وما مدى استفادة الزوجة من الأموال المشتركة، والمكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، في ظل أحكام الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، لاسيما في حالة الطلاق والوفاء؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: الذمة المالية، مفهومها وأسباب قيامها.

المبحث الثاني: مبدأ استقلالية الذمة المالية للزوجين.

المبحث الثالث: توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين.

خاتمة.

المبحث الأول : الذمة المالية، مفهومها وأسباب قيامها

لمعرفة إمكانية توحيد الذمة المالية بين الزوجين من عدم إمكانية ذلك، لابد لنا من معرفة مفهوم الذمة المالية (مطلب أول)، وأسباب قيامها لدى الشخص (مطلب ثاني)، وأهم مميزاتها (مطلب ثالث).

المطلب الأول : مفهوم الذمة المالية

الفرع الأول : الذمة لغة

جاء في تاج العروس: " والذِّمَامُ والمذَمَّةُ: الحَقُّ والحُرْمَةُ جمع: أذِمَّةٌ، ويقال: الذِّمَامُ: كُلُّ حُرْمَةٍ تَلْزُمُكَ إِذَا ضَيَّعْتَهَا؛ المذَمَّةُ"(1).

والذِّمَّةُ بالكسْرِ العَهْدُ؛ ورجل ذِمِّي أي: له عَهْدٌ، وقال الجوهري: أَهْلُ الذِّمَّةِ: أَهْلُ العَقْدِ؛ ومنه الحديث: «فقد بَرَّيْتُ منه الذِّمَّةَ» أي: أن لكل أحد من الله عهداً بالحفظ والكفاية فإذا ألقى بيده إلى التهلكة أو فعل ما حُرِّمَ عليه أو خالف ما أُمِرَ به خَذَلْتُهُ ذِمَّةً الله تعالى(2).

والذِّمَّةُ: الأمانُ، وسُيِّ الذِّمِّي، لأنه يدخل في أمان المسلمين، (فيكون بذلك آمنا على نفسه وماله) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «المسلمون تتكافأ دماءهم، ويسعى بذمتهم أدناهم»(3)، أي يمشي بأمانهم أدنى المسلمين ستاً وقدرًا، لا يخاف إلا الله تعالى، والذِّمَّةُ: الكفالة والضممان أيضا.

ويتبين لنا مما سبق، أن الذمة لها معاني كثيرة في اللغة، أخذنا منها ما يناسب موضوعنا، وأعرضنا عن المعاني الأخرى، ومن المعاني المناسبة هي: الحق- الحرمة- العهد- الأمان- الكفالة والضممان.

الفرع الثاني : الذمة اصطلاحا

عرّفها الإمام القرافي في فروقه بقوله: " العبارة الكاشفة عن الذمة أنها: معنى شرعي مقدّر في المكلف، قابل للالتزام واللتزم"(4).

وجاء في الموسوعة الفقهية: " أما الذمة فهي عند بعضهم: وصفٌ يصير الشخص به أهلا للإيجاب له وعليه، وهو ما يعبر عنه الفقهاء والأصوليون بأهلية الوجوب.

وبعضهم عرفها بأنها: نفسٌ لها عهد، فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه، فهي محل الوجوب لها وعليها، ولعل تسمية النفس بالذمة من قبيل تسمية المحلّ (وهو النفس) بالحالّ (أي الذمة).
فمعنى اشتغال الذمة بالشيء عند الفقهاء؛ هو وجوب الشيء لها أو عليها، ويقابله فراغ الذمة وبرائها، كما يقولون: إن الحوالة لا تتحقق إلا بفراغ ذمة الأصيل، والكفالة لا تتحقق مع براءة ذمته"⁽⁵⁾.

وجاء في التعريفات: "ومنهم من جعلها وصفاً؛ فعرفها بأنها: وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب له وعليه، ومنهم من جعلها ذاتاً فعرفها بأنها: نفس لها عهد؛ فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه، عند جميع الفقهاء، بخلاف سائر الحيوانات"⁽⁶⁾.
ويتّضح مما سبق أن الذمة عند الفقهاء هي محل افتراضي في كل شخص، تجتمع فيه الحقوق والالتزامات الحاضرة والمستقبلية بعنصرها الإيجابي والسلبي، أي سواء كانت حقوقاً عينية أو حقوقاً شخصية، (العنصر الإيجابي)، أو كانت التزامات عينية أو شخصية، (العنصر السلبي).

الفرع الثالث : الذمة قانونا

الذمة المالية في القانون Patrimoine وهي ما للشخص من حقوق مالية (Droits)، وما عليه من التزامات مالية (Obligations)، أو هي مجموع الحقوق والواجبات التي لها قيمة مالية لكل شخص⁽⁷⁾.

وعرفها مصطفى الزرقا بقوله: "هي محل اعتباري في الشخص، تشغله الحقوق التي تتحقق عليه"⁽⁸⁾.

وعرفها أبوزهرة بأنها: "أمر فرضي اعتباري، يُفرض ليكون محلاً للالتزام والإلزام"⁽⁹⁾.
ووجه المناسبة بين التعريفين، اللغوي والاصطلاحي، هو أن استعمال الفقهاء لمعنى الذمة لا يخرج عن المعنى اللغوي .

ويمكننا تعريف الذمة المالية بأنها: " أمر اعتباري مقدّر شرعاً، لأسباب مخصوصة، يصبح المكلف بواسطته أهلاً لتحمل الالتزامات والإلزام بها".

ويتبين بعد عرض التعريف الاصطلاحي أن الذمة المالية هي- محلّ الحق وليست الحق ذاته.

المطلب الثاني : أسباب قيام ذمة الشخص ومميّزاتها

الفرع الأول : أسباب قيام الذمة المالية للشخص

ذكر الإمام القرافي أسباب تصوّر وجود الذمة في الشخص فقال: " وهذا المعنى-أي المعنى الشرعي المقدر- جعله الشرع مسببا على أشياء خاصة منها: البلوغ، ومنها الرشد؛ فمن بلغ سفيها لا ذمة له، ومنها ترك الحجر على المفلس، فمن اجتمعت له هذه الشروط، رتب الشرع عليها تقدير معنى فيه يقبل إلزامه أرش الجنایات⁽¹⁰⁾، وأجر الإجازات، وأثمان المعاملات، ونحو ذلك من التصرفات، ويقبل التزامه إذا التزم أشياء اختارها من قبل نفسه، لزمه، وإذا فقد شرط من هذه الشروط، لم يقدر الشرع هذا المعنى القابل للإلزام والالتزام"⁽¹¹⁾.

وإلى هذا ذهب الإمام السبكي فقال: " قال علماءنا: الذمة معنى مقدر في المكلف قابل للالتزام واللزوم"، ثم ذكر شروطها فقال: " وهذا المعنى جعله الشرع مبنيا على أمور:

- البلوغ ، فلا ذمة للصغير.

- الرشد ؛ فمن بلغ سفيها لا ذمة له.

- عدم الحجر.

فمن اجتمعت له هذه الشروط رتب الشرع عليها تقدير معنى فيه، يقبل إلزامه أروش الجنایات، وأجر الإجازات، وأثمان المعاملات، ونحو ذلك من التصرفات، ويقبل التزامه؛ فإذا التزم شيئا مختارا من قبل نفسه، لزمه، وإذا فقد واحدا من هذه الشروط لم يقدر الشرع فيه معنى"⁽¹²⁾.

الفرع الثاني : مميزات الذمة المالية

يمكن إبراز أهم مميزات الذمة المالية للشخص في النقاط التالية:

✓ الذمة المالية من صفات الشخصية الطبيعية وهو الإنسان، أو الاعتبارية كالشركات والمؤسسات والأوقاف والمساجد، فلا ذمة للجنين قبل ولادته، فلا تصح

الهبة له، لكن تصح الوصية له بشرط ولادته حياً، ولا ذمة للحيوان، فلو أوصى شخص لدابة وقصد تملكها فالوصية باطلة، لكن لو كان بقصد الإنفاق عليها صحت الوصية، ويكون المقصود بها مالها، ولا يتعين صرف الموصى به للنفقة على الدابة عند الحنفية⁽¹³⁾، ويتعين ذلك لعلف الدابة عند الشافعية⁽¹⁴⁾.

✓ لا بد لكل شخص بعد ولادته من ذمة، حتى ولو كانت فارغة بريئة؛ لأن الذمة من توابع الشخصية، وتلازم العنصر الثاني من أهلية الوجوب، وهذه الأهلية مناطها الصفة الإنسانية، فتلازم الإنسان منذ وجوده.

✓ لا تتعدد الذمة، فلكل شخص ذمة واحدة، ولا اشتراك بين أشخاص في الذمة.

✓ الذمة لا حدّ لسعتها، فهي تتسع لكل الديون مهما عظمت؛ لأن الذمة ظرف اعتباري، يتسع لكل الالتزامات.

✓ الذمة متعلقة بالشخص، لا بأمواله وثروته، ليتمكن من ممارسة نشاطه الاقتصادي بحرية مطلقة تمكنه من تسديد ديونه، فله التجارة والبيع ولو كان مديناً بأكثر مما يملك، وله وفاء أي دين متقدم أو متأخر في الثبوت، ولا يحق للدائنين الاعتراض عليه.

✓ الذمة ضمان عام لكل الديون، بلا تمييز لدين على آخر، إلا إذا وجد لصاحب دين حق عيني كالرهن، أو كانت بعض الحقوق الشخصية ذات امتياز كنفقات التجهيز والتكفين، ودين النفقة للزوجة والأولاد الصغار، وديون الضرائب الحكومية⁽¹⁵⁾

المبحث الثاني : مبدأ استقلالية الذمة المالية

الذمة المالية أمر اعتباري، مقدّر في ذات الإنسان، قدره الشارع الحكيم في كل شخص مكلف، المرأة والرجل على حد سواء، ومن خلالها يستطيعان تحمل تبعات التزاماتهما المالية اتجاه الآخرين، وسنتناول في هذا المبحث، مشروعية استقلال الذمة المالية في الفقه الإسلامي (مطلب أول)، موقف القانون الجزائري من مبدأ استقلالية الذمة المالية (مطلب ثاني).

المطلب الأول : مشروعية استقلال الذمة المالية

تستفاد المشروعية من مجموع النصوص القرآنية والنبوية الدالة على استحقات الرجال والنساء أنصبة مقدرّة في الموارث، وفي جميع الحقوق والواجبات، بحيث لا يسمح لأي منهما التمتع بآخر باعتباره زوجا له، أو وصيا عليه، ومن الآيات الدالة على ذلك:

- 1- قوله تعالى: " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا"⁽¹⁶⁾.
- 2- قوله تعالى: " وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا"⁽¹⁷⁾. ومعلوم أن لفظ " اليتامى" عام في كل يتيم ذكرا كان أو أنثى، وهو دليل على اختصاص كل منهما بذمة مالية مستقلة.
- 3- قوله تعالى " وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا"⁽¹⁸⁾. روى الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: يغزو الرجال ولا يغزو النساء وإنما لنا نصف الميراث، فأنزل الله تعالى (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض)، والتمنى نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل، كالتلطف نوع منها يتعلق بالماضي، فنهى الله تعالى المؤمنين عن التمني، لأن فيه تعلق بالبال ونسيان الأجل⁽¹⁹⁾.

فهذه الآيات كلها تدل على أهلية الرجل والمرأة في الإلزام والالتزام ولا وصاية لأحدهما على الآخر.

وأوردت بعض الأحاديث هذا المعنى، كما في حديث أسماء رضي الله عنها قال: "قلت يا رسول الله ما لي مال إلا ما أدخل عليّ الزبير، فأصدّق؟ قال: «تصدّق، ولا تُوعى فيوعى عليّ»⁽²⁰⁾، معناه: تصدّق من نصيبك، ولا توعى، أي: لا تمنعيه بالإيعاء⁽²¹⁾ والادخار، وفيه وجه آخر أن صاحب البيت إذا أدخل الشيء بيته، كان ذلك في العرف مفوضاً إلى ربة المنزل، فهي تنفق منه بقدر الحاجة⁽²²⁾. وإنما فعلت ذلك لأنها تملكته بالحيازة إلى بيتها.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشْتَرِي وَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»⁽²³⁾، وفيه دليل على أن المرأة تتمتع بكامل الحرية في البيع والشراء والعتق، ولا وصاية للزوج عليها في ذلك، مما يؤكد استقلالها بالذمة المالية.

وقد قرّر الفقهاء أن لكل شخص ذمة مستقلة عن الآخر، حيث قال الزحيلي: "لا يتصور ثبوت دين على إنسان، إلا بتصور محل اعتباري مفترض مقدّر وجوده في كل إنسان، وهذا المحل المقدّر المفترض هو الذمة، فالذمة تختلف عن الأهلية، إذ إن الأهلية: هي صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له وتحمل الواجبات، وتبدأ الأهلية ناقصة منذ بدء تكون الجنين، وتكمل أهلية الوجوب بالولادة.

[أما الذمة: فهي محل] تحمّل الواجبات أو الالتزامات، ويستلزم لوجودها محل في الشخص تستقر فيه تلك الواجبات أو الديون، وتبدأ الذمة بالولادة، مع بدء تصور وجود العنصر الثاني من تلك الأهلية: وهو عنصر المديونية أو الالتزام، فالأهلية هي الصلاحية، والذمة محل الصلاحية"⁽²⁴⁾.

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي ما نصه: "بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع اختلافات الزوج والزوجة الموظفة، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي: انفصال الذمة المالية بين الزوجين: للزوجة الأهلية الكاملة والذمة المالية المستقلة التامة، ولها الحق المطلق في إطار أحكام الشرع بما تكسبه من عملها، ولها ثرواتها الخاصة، ولها حق التملك وحق التصرف بما تملك، ولا سلطان للزوج على مالها، ولا تحتاج لإذن الزوج في التملك والتصرف بمالها"⁽²⁵⁾.

المطلب الثاني : موقف القانون الجزائري من مبدأ استقلالية الذمة المالية
لما كانت الذمة أمراً شرعياً، ومنحةً ربانية، فإنه من حيث المبدأ العام لا يمكن للمكلفين، التلاعب بها باشتراط توحيدها، فتكون الآثار خطيرة، تضيع معها الحقوق المالية للأشخاص، وتختلط بذلك الحقوق والواجبات، ويحدث خللاً في النظام العام في المجتمع، وتكثر عندها المنازعات القضائية.

ولقد قرّر القانون الجزائري في تشريعاته المختلفة هذا المبدأ العام، وهو مبدأ استقلالية الذمة المالية للزوجين، حيث جاء في المادة 113 مدني جزائري: " لا يرتب العقد التزاماً في ذمة الغير، ولكن يجوز أن يكسبه حقاً".
وجاء صراحةً في قانون الأسرة المعدل بالأمر 02-05، المادة 1/37: " لكل واحد من الزوجين، ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر".

لذلك لا يمكن للزوجين أن يشترطا توحيد ذمتهما المالية أبداً، فلو اشترط الزوج امتلاك جميع أموالها، أو العكس، فإن العقد يقع صحيحاً، والشرط باطلاً، لمخالفته للنظام الشرعي والنظام القانوني العام في أعمال الفصل بين الذمم المالية.
غير أن القانون أورد في الفقرة الثانية من المادة 37 قانون أسرة، إمكانية توحيد الذمة المالية للزوجين في جزء من أموالهما على سبيل الشركة، طبقاً لمبدأ سلطان الإرادة بمفهومه المدني.

المبحث الثالث : توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين

من أجل إثبات الأموال المشتركة بين الزوجين، ومساهمة عمل الزوجة تحقيق النماء والرفاه للأسرة، لابد من الحديث عن الجانب التأصيلي لاستحقاق الزوجة من المال المستفاد (مطلب أول)، ثم بيان أهم صور مساهمة الزوجة في مالية الأسرة (مطلب ثاني)، وأخيراً الكلام حول آليات وطرق توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين (مطلب ثالث).

المطلب الأول : التأصيل الشرعي لاستحقاق الزوجة من المال المستفاد

لقد حاول القائلون بضرورة استفادة الزوجة من الأموال المشتركة، والتي ساهمت في تكوينها ونمائها، أن يبحثوا في نصوص الكتاب والسنة عن الأدلة التي تسعفهم في ذلك، ومما اعتمدوا عليه من الآيات الكريمة:

1- قوله تعالى: { وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يَرَى، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى }⁽²⁶⁾.

وقد ذكر الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية أن لام الخفض في قوله "... للإنسان" معناها في العربية الملك والإيجاب فلم يجب للإنسان إلا ما سعى، فإذا تصدق عنه غيره فليس يجب له شي إلا أن الله عز وجل يتفضل عليه بما لا يجب له، كما يتفضل على الأطفال بإدخالهم الجنة بغير عمل.

وقوله تعالى: (وأن سعيه سوف يرى) أي يريه الله تعالى جزاءه يوم القيامة (ثم يجزاه) أي يجزي به الجزاء الأوفى⁽²⁷⁾.

وإن كانت الآية الكريمة تتحدث عن الجزاء الأخروي، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وبالتالي يمكن الاستدلال بها في الأمور الدنيوية من قبيل الاستفادة من المساهمة في ثروة الأسرة.

2- عموم الآيات الدالة على عدم إضاعة الجهد كما في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا"⁽²⁸⁾، وقوله تعالى: "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ"⁽²⁹⁾

ففي النصوص السابقة وعد الله تعالى جميع المحسنين من عباده ذكورا وإنثا بحسن الجزاء يوم القيامة، وعدم إضاعة الجهد المبذول في الحياة الدنيا، وفيه إشارة إلى عدم إضاعة جهدهم في الدنيا، قال الإمام ابن كثير: وقوله تعالى: "أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى" هذا تفسير للإجابة، أي قال لهم مجيبا لهم أنه لا يضيع عمل عامل لديه، بل يوفي كل عامل بقسط عمله من ذكر أو أنثى، وقوله: "بعضكم من بعض" أي جميعكم في ثوابي سواء⁽³⁰⁾.

3- قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قضية عامر بن الحارث وزوجته حبيبة بنت زريق، كما أورده الشيخ سيدي سعيد بن علي الهوازي وغيره، عن ابن أبي زمنين في أحكامه، يعزوه لابن حبيب في الواضحة قائلًا: والأصل في شركة الزوجين، أن عامرا كان قصارا، وزوجته حبيبة ترقم الثياب، حتى اكتسبا مالا كثيرا، فمات عامرا، وترك أموالا، فأخذ ورثته مفاتيح الخزائن والأجنة، واقتسموا، ثم قامت عليهم حبيبة المذكورة وادعت عمل يدها وسعايتها، فترافعت مع الورثة إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، ففضى بينهما

بالشركة نصفين، فأخذت حبيبة النصف، والربع من نصيب الزوج بالميراث، لأنه لم يترك ولد" (31).

4- ورد عن بعض فقهاء المالكية إقرار حق الزوجة عن طريق نظام الكد والسعاية، ومعنى كلمة "الكد" أي العمل بجد وعناء ومشقة، ومن هنا يسميه البعض "حق الشقاء"، وأما كلمة "السعاية" فأصلها من الفعل سعى بمعنى جرى يجري، ومن هنا يسمي البعض هذا الحق "حق الجارية".

والمعنى الحقوقي لنظام الكد والسعاية هو: "حق الزوجة في الثروة التي تتم تنشئتها أو تكوينها أو تنميتها مع زوجها خلال فترة الحياة الزوجية".

وهذا الحق يضمن للزوجة إذا انتهت العلاقة الزوجية بالطلاق أو الوفاة أن يتم تحديد وحساب مجموع الثروة التي تمّ تكوينها خلال فترة الحياة الزوجية، فتحصل على جزء منها مقابل ما بذلته من مجهودات مادية ومعنوية إلى جانب زوجها (32).

5- أن عقد الزواج لا يلزم الزوجة بخدمة البيت، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أن عقد الزواج يفيد حلّ العشرة الزوجية، ولا يفيد الاستخدام وبدل المنافع، فليس من مقتضاه خدمة البيت والقيام بشؤونه، قال ابن بطال في شرحه لحديث قصة شكوى فاطمة رضي الله عنها من العمل المنزلي وطلبها الاستعانة بخادم: "لا نعرف في شيء من الأخبار الثابتة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة، وإنما كان نكاحهم على المتعارف بينهم من الإجمال وحسن العشرة، وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة، فليس له أصل في السنة، بل الإجماع منعقد على أن على الزوج مئونة الزوجة كلها، وقال الطحاوي: لم يختلفوا أن المرأة ليس عليها أن تخدم نفسها، وأن على الزوج أن يكفيها ذلك، وأنه لو كان معها خادم لم يكن للزوج إخراج الخادم من بيته، فوجب أن تلزمه نفقة الخادم على حسب حاجتها إليه، وذكر ابن الحكم عن مالك أنه ليس على المرأة خدمة زوجها" (33).

وقال الطبري: في حديث فاطمة الإبانة عن أن كل من كانت بها طاقة من النساء على خدمة نفسها في خبز أو طحين وغير ذلك مما تعانیه المرأة في بيتها أو لا يحتاج فيه إلى الخروج أن ذلك موضوع عن زوجها إذا كان معروفاً لها أن مثلها تلي ذلك بنفسها، وأن زوجها غير مأخوذ بأن يكفيها ذلك" (34).

6- واحتجوا لذلك بأن الشرع قد منح المرأة المطلقة قبل الدخول والتي فرض لها صداق، نصف المهر، فكيف بالزوجة التي قضت مع زوجها مراحل العمر بحلوها ومرها وساهمت في تكوين ثروته وممتلكاته بمجهوداتها⁽³⁵⁾.

7 - فتوى العلامة المالكي ابن عرضون⁽³⁶⁾ في أن للزوجة حق في الانفراد بما تحصل من كدّها وعملها، وأنه ثابت شرعا، حيث أنكر عمل أهل فاس من المغرب في منعهم الزوجة هذا الحق، قال رحمه الله تعالى:

وخدمة النساء في البوادي.....بالزرع والدراس والحصاد.

قال ابن عرضون لهن قسمة.....على التساوي بحسب الخدمة

لكن أهل فاس فيها خالفوا.....قالوا لهم في ذلك عرف يعرف⁽³⁷⁾.

8- التصريح القانوني بالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما لم يرد فيه نص حسب المادة 222 من قانون الأسرة.

9- اعتبار قواعد العدالة والإنصاف بالنظر لأساسها الروحي والوجداني حيث لم يستغ القائلين بهذا الرأي حرمان المرأة من حقها المذكور، في حالة غياب العرف، بل وحتى مع عدم وجود المساهمة، إذ يجب أن يراعى مجهود المرأة عند تحديد مبلغ المتعة وذلك لتحقيق توازن عادل بين الطرفين⁽³⁸⁾.

المطلب الثاني : صور مساهمة الزوجة في مالية الأسرة

لقد شهد العصر الحديث مساهمات فعّالة من أعمال الزوجات لاسيما الموظفات، في إثراء جانب الاغتناء الأسري رغم اختلاف تلك المساهمات من منطقة لأخرى ومن زمن لآخر.

ولقد أورد القضاء المغربي أحكاما وقرارات عدّة، نستنتج من خلالها، أهم الأعمال التي تقوم بها الزوجة في هذا المجال والتي نذكر منها ما يلي:

1- المساهمة في بناء منزل:

ورد في قرار المجلس الأعلى أن: ثبوت كون الزوجة كانت تنوب عن زوجها في استيفاء الكراء أمام القضاء، ومن عند المكترين، ومراقبة عملية بناء المنزل المملوك للطاعن (زوجها)، يبرر أحقيتها في التعويض عن هذا المجهود⁽³⁹⁾.

والذي يمكن ملاحظته على هذا القرار أنه أقر بالأحقية في التعويض، وليس المشاركة في ملكية المنزل المشيّد، وبالتالي يمكن تكييف العمل المقدم من الزوجة على أساس "الوكالة بأجر" أو على أساس "الإجارة" في استيفاء حقوق الكراء، وعدم تسمية العقد لا يؤثر مادام يمكن إعطاؤها أجره المثل، قياسا على إعطاء مهر المثل لمن لم يسم لها صداقا.

2- رفع متعة الطلاق بسبب المساهمة المالية للزوجة.

ضرورة مراعاة المحكمة عند تقديرها للمتعة في الطلاق مساهمة الزوجة في تنمية ثروة الزوج، وحيث أن المستأنفة لم تدل بأي وثيقة تدعيها لقولها في مساهمة نمو ثروة الزوج، ومع ذلك فإن المحكمة لما تكون بصدد فرض متعة الزوجة عند الطلاق، فإنها تراعي كل الجوانب بما في ذلك مساهمة الزوجة في تنمية تلك الثروة⁽⁴⁰⁾.

3- رعاية مصالح الزوج والإشراف على أعماله.

-رعاية المدعية لمصالح زوجها أثناء قيام العلاقة الزوجية والحفاظ عليها من الضياع، خاصة وأنه كان يعمل بالديار الإيطالية وفي حكم الغائب، ويتعذر عليه الإشراف على إدارة أمواله بصفة شخصية، يعدّ منها مساهمة في تنمية أموال الأسرة وتحملا لأعباء وتقديم مجهودات تنصرف إلى الحفاظ على الذمة المالية للحياة الزوجية⁽⁴¹⁾.

-ثبوت قيام الزوجة إلى جانب زوجها بأعمال الزرع والغرس والإشراف على عمل الفلاحين وجني وحصد المحصول بناء على إفادة الشهود، يشكل مساهمة في تنمية أموال الأسرة، ويخوّل الزوجة الحق في تعويض تحدّده المحكمة بناء على سلطتها التقديرية المبينة على ما راج أمامها وعلى الوثائق المدلى بها⁽⁴²⁾.

4- إقتراض الزوج من مال الزوجة.

-عدم إثبات المدعى عليه إرجاعه لقيمة المبالغ التي أدتها المدعية في سبيل اقتناء الشقة موضوع الدعوى، يبرر أحقيتها في ثلث الشقة المذكورة، مع أمر المحافظ بتسجيل المدعية كشريكة على الشيعاء في الرسم العقاري للشقة المذكورة⁽⁴³⁾.

-إدلاء المدعية بكشف حساب يثبت مساهمتها بشيكين مسحوبين عن الحساب المشترك مع زوجها المفتوح لدى مؤسسة القرض العقاري السياحي، يخوّل لها الحق في استخلاص القيمة المقابلة لنسبة مساهمتها في اقتناء العقار حسب قيمته الحالية⁽⁴⁴⁾.

-اقتراض الزوجين لمجموعة من المبالغ خلال فترة بناء المنزل مع عدم ثبوت تخصيصها، يعدّ قرينة على مساهمة الزوجين معا في بناء المنزل، ويبرّر أحقية الزوجة في تعويض جزافي تحدده المحكمة في ضوء سلطتها التقديرية⁽⁴⁵⁾.

5- اشتغال الزوجة بالخياطة

ثبوت اشتغال الزوجة بالخياطة أثناء قيام العلاقة الزوجية يعتبر قرينة على مساهمتها في تنمية أموال الأسرة ما دام لم يثبت عكس ذلك، مما يجعلها مستحقة لتعويض عن تلك المجهودات⁽⁴⁶⁾.

6- مساهمة الزوجة ببيع حليها.

-إقرار المدعى عليه في وثيقة موجهة إلى عامل عمالة الإقليم بكونه قام ببيع لوازم زوجته المدعية وإنفاقها في عملية البناء، وتأكيد الشهود على مساهمة الزوجة، يبرر أحقية هذه الأخيرة في نصف العقار المتنازع حوله⁽⁴⁷⁾.

-إقرار الزوج في الوثيقة الموجهة من طرفه إلى السيد عامل عمالة المحمدية بأنه قام ببيع لوازم زوجته المدعية، وأنفقها في عملية البناء، وبكونها قد ساهمت في بناء زينة العقار موضوع النزاع، يجعل المدعية محقة في طلبها، مما يبرر تبعا لذلك المصادقة على تقرير الخبرة وقسمة زينة العقارين الطرفين قسمة عينية⁽⁴⁸⁾.

7- العمل المنزلي للزوجة.

ثبوت اشتغال الزوجة على آلة التريكو[آلة نسيج] ومساهمتها في رفع دخل الأسرة وتحسين وضعها طيلة 34 سنة يخولها حقا في الاستفادة من ثروة الزوج. والعمل اليومي للزوجة داخل البيت يشكل مساهمة منتجة في ثروة الأسرة، خاصة وأن الثابت فقها أن الزواج للعشرة الزوجية لا للاستخدام وبدل المنافع⁽⁴⁹⁾.

المطلب الثالث : طرق توزيع الأموال المشتركة

من خلال نص المادة 2/37 من قانون الأسرة يمكن تحديد طريق واحد لتوزيع الأموال المشتركة وهو: مبدأ الاتفاق الرضائي، غير أن تشريع الأسرة المغربي أشار إلى إضافة مبدأ آخر هو: مبدأ التّحري القضائي.

الفرع الأول : مبدأ الاتفاق الرضائي

لقد أورد المشرع الجزائري في المادة 2/37 من قانون الأسرة، أن للزوجين إمكانية الاشتراك في جزء من المال واقتسامه بالتراضي بينهما، كما في النص التالي: " غير أنه يجوز للزوجين أن يتّفقا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق، حول الأموال المشتركة بينهما، التي يكتسبانهما خلال الحياة الزوجية وتحديد النسب التي تؤول إلى كل واحد منهما". ويستنتج هذا الأصل من قول المشرع: "... وتحديد النسب التي تؤول إلى كل واحد منهما".

ومن الأصول العامة التي تشهد لهذا المبدأ القاعدة القانونية " العقد شريعة المتعاقدين"، خاصة وأنه قائم على الرضا وسلامة الإرادة من العيوب. ولقد نص أيضا المشرع المغربي في مدونة الأسرة في المادة 2/49 بقوله على إمكانية الاشتراك في تنمية الأموال التي تكتسب خلال الحياة الزوجية بقوله: " غير أنه يجوز لهما في إطار تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام الزوجية، الاتفاق على استثمارها وتوزيعها، يضمن هذا الاتفاق في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج"⁽⁵⁰⁾.

كما أقرّ مجمع الفقه الإسلامي هذا المبدأ (مبدأ الاتفاق الرضائي) في شأن مشاركة المرأة لزوجها في مسكن أو عقار أو محل تجاري، حيث نص على أن: " اشترك الزوجة في التملك: إذا أسهمت الزوجة فعليا من مالها أو كسب عملها في تملك مسكن أو عقار أو مشروع تجاري، فإن لها الحق في الاشتراك في ملكية ذلك المسكن أو المشروع بنسبة المال الذي أسهمت به"⁽⁵¹⁾.

الفرع الثاني : مبدأ التّحري القضائي

لم يتحدث المشرع الجزائري في القانون الأسرة على هذا المبدأ، الذي أراه من مبادئ تحقيق العدالة بين الأزواج، فليس كل زوجين يتفقان حول نسبة توزيع الأموال المشتركة، إما جهلا منهما بالمعلومة القانونية في هذا الشأن، وإما تجاوزا منهما لها، لتجنب الإحراج الذي يسببه طرح الأمور المالية وما تستدعيه من تفاوض حولها، فيتحوّل عقد الزواج إلى ما يشبه تفاوض عقود المعاوضات المالية، مما قد يعكّر صفو الحياة الزوجية.

لكن في إطار التشريع المقارن، نجد أن المشرع المغربي اعتنى بمبدأ التحري القضائي في توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين، حيث أورد الفقرة التالية (المادة 4/49): " إذا لم يكن هناك اتفاق فيرجع للقواعد العامة للإثبات، مع مراعاة عمل كل واحد من الزوجين وما قدمه من مجهودات وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة".

ولقد أوضح المشرع المغربي أن التّحري القضائي يكون باعتماد معايير أساسية تثبت للقاضي الحكم باستحقاق الزوجة من مال الزوج، ومن أهم تلك المعايير:
1- حدوث العمل بعد قيام العلاقة الزوجية.

ذلك أن العمل قبل العلاقة الزوجية يبني على أساس الذمة المستقلة لكل من الزوجين، ولا يمكن التنازع في اكتساب أموال مشتركة قبل بداية الحياة الزوجية.
2- مراعاة عمل الزوجين.

-ثبوت توفر المدعية على دخل قار، وممارستها للتجارة وتوفرها على بطاقة الإنعاش، وتأكيد الشهود على قيامها بإصلاح المنزل وأداء أجور العمال والمصاريف، وعدم نفي المدعى عليه لذلك، يؤكّد أحقية المدعية في التعويض عن كدّها وسعايتها⁽⁵²⁾.

-مراعاة عمل كل واحد من الزوجين وما قدمه من مجهودات وما تحمّله من أعباء لتنمية أموال الأسرة الواردة في المادة 49 من مدونة الأسرة، لا يقتصر فقط على إثبات الصفة المتمثلة في قيام العلاقة الزوجية، وإنما يتعدّاه إلى إثبات نوع العمل ونتيجة المجهول المبذول من كل واحد من الزوجين، وطبيعة الأعباء التي تحمّلها كلاهما على أن تنتج جميع هذه العناصر قيمة مضافة لأموال الأسرة⁽⁵³⁾.

3- تقديم إضافات نوعية في العمل.

إثبات الزوجة أنها من ذوات الكد والسعاية عن طريق ممارسة بعض الأعمال الحرفية، وتوفيرها على رخصة استغلال سيارة أجرة، يجعل عناصر الفقرة الثانية من المادة 49 من مدونة الأسرة يجعلها قائمة، ويحولها الحق في التعويض بحسب نسبة أعمالها ومجهوداتها والأعباء التي تحملتها⁽⁵⁴⁾.

4- تحمّل الأعباء والتكاليف

-نيابة المدعية عن زوجها الغائب في بلاد المهجر في استيفاء واجبات الكراء رضا وقضاء والمطالبة بتطبيق الإكراه البدني، مراقبة عمليات بناء المنزل المملوك للمدعى عليه، يعدّ مساهمة في تنمية أموال الأسرة، وتحملا لأعباء وتقديما لمجهودات، ويخوّل المدّعية الحق في التعويض⁽⁵⁵⁾.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكن تسجيل النتائج والتوصيات التالية:

1- إن العمل بنظام الكد والسعاية لمراعاة جهد الزوجة في تنميتها للأموال المشتركة خلال الحياة الزوجية، يعدّ مبدأً من مبادئ العدل في الشريعة الإسلامية ومقصداً من مقاصدها، مما يستوجب إعادة النظر فيه.

2- لا يخفى على كل عاقل ما تقدّمه الزوجة من مساهمة في رفاه الأسرة وتحسين معيشتها، لاسيما الزوجة العاملة، مما يتطلب إعادة تعديل المادة 37 من قانون الأسرة وإدراج حق الزوجة في الاستفادة من الأموال المشتركة، خاصة الأموال التي لا تخضع لاتفاق ثنائي.

3- إن حرمان الزوجة من عملها ومجهودها في تنمية أموال الأسرة، واستئثار الزوج بها لوحده دون سند أو موجب، يعتبر في نظر القانون من باب الإثراء بلا سبب والاعتناء دون وجه حق، ويعتبر في نظر الشريعة الإسلامية من باب أكل أموال الناس بالباطل.

4- الملاحظ من خلال قضايا الطلاق المعروضة أمام القضاء، أنها تتناول طلبات التعويض عن الطلاق التعسفي ونفقة العدة ونفقة الأبناء وحق الحضانة، ونادراً ما تشمل طلبات التعويض عن الجهد المقدم من الزوجة خلال الحياة الزوجية، مما يؤكد أن الأمر

يحتاج إلى ضرورة التوعية بالحقوق المشروعة للمرأة المطلقة، خاصة وأن القاضي لا يمكن له الحكم إلا في الطلبات المرفوعة إليه.

الهوامش:

- 1 الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس في جواهر القاموس، ج32، د ط، دار الهداية، د ت ، ص205.
- 2 ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج12، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ مادة (ذمم) ، ص220.
- 3 أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب قسم الفیء، (2/153)، حديث رقم: 2623. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
- 4 القرافي شهاب الدين أحمد بن ادريس، أنوار البروق في أنواع الفروق، ط3، عالم الكتب، بيروت، د ت، ص381.
- 5 الموسوعة الفقهية الكويتية، ج4، ط2، دار السلاسل، الكويت، 1404 هـ، ص312.
- 6 الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403 هـ، ص143.
- 7 منصور حاتم محسن الفندلاوي، نظرية الذمة المالية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1999 م، ص17.
- 8 الزرقا مصطفى أحمد، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق، 1999 م، ص201.
- 9 أبو زهرة محمد، أحكام التركات والمواريث، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت ، ص 16.
- 10 أرش الجنایات: هو المال الواجب في الجنایة على ما دون النفس ، وقد يطلق على بدل النفس وهو الدية. وعلى هذا يكون التعويض أعم من الأرش. (ينظر: الموسوعة الفقهية، مرجع سابق، 35/13).
- 11 القرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس، مرجع سابق، (381/3).
- 12 السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991 م، ص363-364..
- 13 ابن عابدين، الدر المختار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1992 م، 462/5.
- 14 الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994 م، 528/3.
- 15 الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، 2889/4 .
- 16 سورة النساء، الآية 07.
- 17 سورة النساء، الآية 06.
- 18 سورة النساء، الآية 32.
- 19 القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، ج5، تحقيق: أحمد البردوني، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384 هـ، ص162.

- 20 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: هبة المرأة لغير زوجها وعتقها، إذا كان لها زوج، حديث رقم 2590، 158/3.
- 21 الإيعاء من الوعي: ومعناه حفظ الشيء، وعى الشيء والحديث يعيه وعيا: حفظه وفهمه، في قوله تعالى: والله أعلم بما يوعون؛ أي: ما يجمعون في صدورهم من التكذيب والإثم، والمعنى في الحديث: أي لا تجمعي المال. (ينظر: لسان العرب، مرجع سابق، مادة: وعى، 396/15).
- 22 البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السنة، ج6، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1403هـ، ص153.
- 23 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: البيع والشراء مع النساء، حديث رقم 2155، 71/3.
- 24 الزحيلي وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، ج4، ط4، دار الفكر، دمشق، د ت، ص52.
- 25 مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة السادسة عشرة بدبي، قرار رقم: 144(2/16) بشأن: اختلافات الزوج والزوجة الموظفة: <http://www.fiqhacademy.org.sa/qararat/16-2.htm>
- 26 سورة النجم، الآية 39-40.
- 27 القرطبي أبو عبد الله أحمد بن محمد، مرجع سابق، 115 / 17.
- 28 سورة الكهف، الآية 30.
- 29 سورة آل عمران، الآية 195.
- 30 ابن كثير أبو الفدا اسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، ج2، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، درا طيبة، 1420هـ، ص168.
- 31 أسئلة وأجوبة الشيخ سيدي سعيد بن علي الهوازلي، مخطوط غير مرقم الصفحات، نقلا عن: عمر المزكلي، حق الكد والسعاية؛ محاولة في التأصيل، بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، إشراف: سعيد الدغيمر، جامعة محمد الخامس، 2006/2005، ص 93.
- 32 الملكي الحسين بن عبد السلام، من الحقوق المالية للمرأة لنظام الكد والسعاية- نماذج من التراث الفقهي المغربي، ج2، ط2، دار القلم، الرباط، 2010، ص21.
- 33 ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، ج7، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 2003، ص539.
- 34 ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف، مرجع سابق، 539/7.
- 35 عبد العلي حفيظ، تدبير الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية- التطبيق القضائي للمادة 49 من مدونة الأسرة، ط1، دار القلم، الرباط، 2013، ص23.
- 36 أبو العباس أحمد بن الحسن بن يوسف، بن عرضون، قاض من فقهاء المالكية مغربي من أهل شفشاون، له كتاب " اللاتق لعلم الوثائق" - (ط) فقه، و " آداب الزواج وتربية الولدان" - ط، توفي سنة 992هـ (ينظر: الزركلي خير الدين بن محمود، الأعلام، ج1، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م، ص112).

- 37 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 11.
- 38 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 16.
- 39 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 42.
- 40 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 49.
- 41 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 84.
- 42 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 145.
- 43 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 86.
- 44 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 99.
- 45 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 16.
- 46 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 92.
- 47 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 95.
- 48 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 261.
- 49 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 101.
- 50 محمد بفقير، مدونة الأسرة والعمل القضائي المغربي، منشورات دراسات قضائية(1) سلسلة القانون والعمل القضائي
المغربيين، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2014م، ص 67
- 51 مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة السادسة عشرة بدبي، قراررقم:144(2/16) بشأن اختلافات الزوج والزوجة الموظفة:
<http://www.fiqhacademy.org.sa/qrarat/16-2.htm>
- 52 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 152.
- 53 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 124.
- 54 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 157.
- 55 عبد العلي حفيظ، مرجع سابق، ص 175.